مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظَرُ اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش. (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بتوقيت طوكيو).

UNCTAD/PRESS/PR/2017/17*
Original: English

تقرير للأمم المتحدة يقول إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية انخفضت بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، ومع ذلك فقد أصبحت الصين ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم

جنيف، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ – جاء في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧*، الصادر عن الأونكتاد، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى آسيا النامية تقلصت بنسبة ١٥ في المائة لتصل إلى ٤٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وهو أول انخفاض يُسجل منذ عام ٢٠١٢. وقد كان لذلك أثره على ثلاث مناطق فرعية. وكانت منطقة جنوب آسيا الفرعية وحدها بمنأى عن هذا الأثر (الشكل ١). بيد أنه من المرجح أن يؤدي تحسن الآفاق الاقتصادية في الاقتصادات الرئيسية، مثل اقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والصين والهند، إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما يحسّن آفاق اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة في عام ٢٠١٧.

وقد أصبحت الصين تمثل، لأول مرة، ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها زيادة قوية بنسبة ٤٤ في المائة لتصل إلى ١٨٣ مليار دولار، وهو مستوى مرتفع جديد. وعلى النقيض من ذلك، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من مناطق فرعية أخرى ومن الاقتصادات الرئيسية في آسيا النامية انخفاضاً كبيراً. وعلى العموم، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى ٣٦٣ مليار دولار (الشكل ٢)، وهي زيادة نشأت عن مشتريات الشركات الصينية المتعلقة بعمليات الدمج والتملك العابرة للحدود.

وقد كان الانخفاض بنسبة تتألف من رقمين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى شرق آسيا ناجماً بصورة رئيسية عن حدوث انخفاض في التدفقات إلى هونغ كونغ (الصين) من ١٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٦. وانخفضت التدفقات الواردة إلى الصين ككل بنسبة ١ في المائة لتصل إلى ١٣٤ مليار دولار. بيد أن التدفقات الواردة إلى

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣11, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

قطاع الخدمات غير المالية في هذا البلد ظلت تتزايد، في حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة التحويلية أخذت تتحول في اتجاه المجالات الأكثر تطوراً. وزادت التدفقات إلى جمهورية كوريا بأكثر من الضعف لتصل إلى ١١ مليار دولار مقارنة بمستوى منخفض بلغ ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٥، حيث إن صفقات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود ظلت قوية.

وفي جنوب – شرق آسيا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الخمس لتصل إلى ١٠١ مليار دولار. وظلت التدفقات الواردة إلى سنغافورة، وهي البلد الذي يتصدر قائمة البلدان المتلقية لهذه الاستثمارات في منطقة آسيان تتراجع، إذ انخفضت بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وفي إندونيسيا وماليزيا وتايلند، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً نتيجة لحدوث عمليات تصفية كبيرة للاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات. وفي إندونيسيا، أدت التدفقات الكبيرة من الاستثمارات ذات الأرصدة السلبية في الربع الأخير إلى انخفاض إجمالي التدفقات انخفاضاً كبيراً إلى مستوى متدنٍ جداً قدره ٣ مليارات دولار. وعلى النقيض من ذلك، كان أداء الفلبين وفييت نام جيداً.

وفي جنوب آسيا، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة ٦ في المائة لتصل إلى ٥٤ مليار دولار (الشكل ٢). وظلت التدفقات الواردة إلى الهند راكدة عند مستوى قدره ٤٤ مليار دولار. وقد أصبحت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود تتسم بأهمية متزايدة لتمكين الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من الدخول إلى السوق الهندية المتنامية بسرعة. فقد شهد عام ٢٠١٦ عدداً من الصفقات الكبيرة، بما فيها تملك شركة روسنفت (Roseneft) (الاتحاد الروسي) لشركة إسار أويل (Essar Oil) وهي صفقة بلغت قيمتها ١٣ مليار دولار. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان بنسبة ٥٦ في المائة، الأمر الذي يرجع إلى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبل الصين دعماً لمبادرة "حزام واحد طريق واحد".

واستمر أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية في غرب آسيا، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ٢٨ مليار دولار. وكان الأثر شديداً بصفة خاصة على المملكة العربية السعودية حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨ في المائة. وسجلت التدفقات إلى تركيا انخفاضاً كبيراً بنسبة ٣١ في المائة لتصل إلى ١٢ مليار دولار، إذ يُحتمل أن تؤدي المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى التشكيك في الاستقرار السياسي في هذا البلد.

لشكل - **سيا النامية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحسب المنطقة الفرعية، ٢٠١٥ و٢٠١٦**

(بمليارات الدولارات)

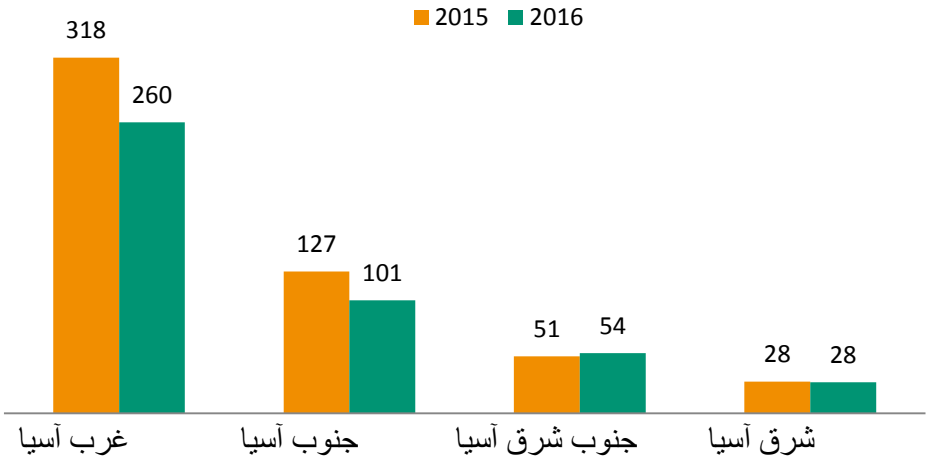

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ .*

الشكل ٢ - آسيا النامية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، بحسب المنطقة الفرعية، ٢٠١٥ و٢٠١٦

(بمليارات الدولارات)

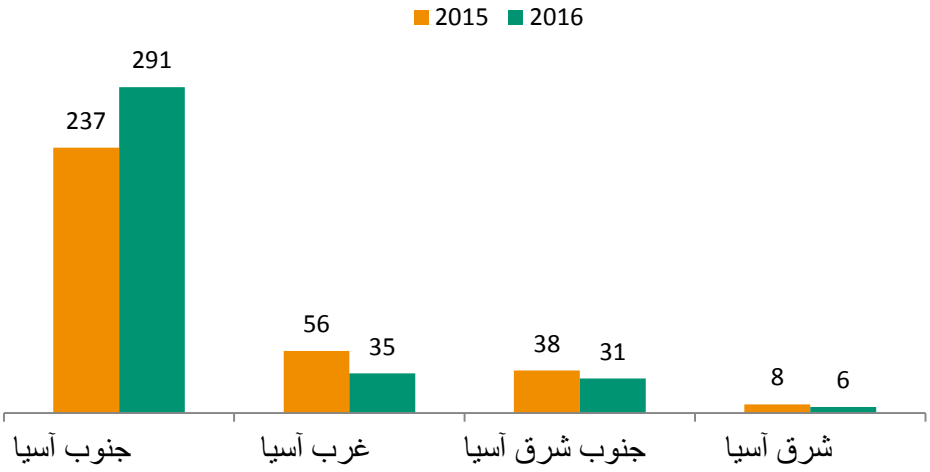

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ .

.**.